



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٥٢٩)

محتويات العدد

* المجلس الوطني «يشيد برؤية خليفة للتمكين

* التعامل مع مصادر عدم الاستقرار في المنطقة

* مواجهة بين مصر وأمريكا بخصوص مطالب المحتجين

* شكوك حول دور «الإخوان المسلمون» في أحداث مصر

* هل توافق مجموعة (١+٥) على المقترحات الإيرانية الجديدة؟

* تركيا شريك اقتصادي واعد للإمارات

* استراتيجية عسكرية أمريكية جديدة





التعامل مع مصادر عدم الاستقرار في المنطقة

لا يمكن لأيّ دولة أن تمضي إلى الأمام، وتتفاعل بإيجابية مع متغيرات العصر وتحولاته، وتنجز أهداف التنمية وطموحاتها التي تخدم شعبيها، إلا في ظلّ حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. ولا يمكن لأيّ منطقة من المناطق في العالم أن تستقيم التفاعلات بين أطرافها، وتواجه أزماتها ومشكلاتها بفعالية إلا في جوّ خالٍ من التوتر والاضطراب. من هنا تأتي أهمية ما جاء في البيان الختامي لـ «مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي السابع عشر»، الذي اختتم أعماله في الدوحة مؤخراً، من دعوة القمة العربية المقبلة في بغداد إلى دراسة الأحداث التي تمرّ بها المنطقة العربية، ووضع استراتيجية مرنة لضمان الاستقرار الداخلي للبلدان العربية، انطلاقاً من مبادئ التضامن العربي والتعاون الشامل بين البلدان الشقيقة.

ففي ظلّ التطوّرات الأخيرة في المشهد العربي هناك حاجة ماسة إلى دراسة متأنية للمصادر المختلفة لعدم الاستقرار في المنطقة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها، ومن ثم العمل على وضع المعالجات اللازمة لها، التي تتفق مع ظروف كلّ مجتمع وخصوصياته.

هناك مصادر مختلفة لعدم الاستقرار في المنطقة العربية، وإذا كانت الأحداث التي شهدتها وتشهدها بعض الدول العربيّة خلال الفترة الأخيرة قد لفتت النظر إلى جانب من هذه المصادر، وهو المصادر الداخليّة، فإن الصورة الكاملة للوضع تؤكد أن ثمة أسباباً أو مصادر عديدة أخرى ربّما لا تقل أهمية وخطورة، أهمها ما يتعلّق بالخلافات السياسية الإقليمية، وتعثر عملية السلام، ومحاولات التدخل في الشؤون الداخليّة لبعض دول المنطقة وغيرها، وهذا يقتضي وجود مقارنة شاملة للوضع تأخذ في اعتبارها أبعاده وجوانبه كلّها.

لقد دعا المؤتمر الأخير لـ «الاتحاد البرلماني العربي» إلى إنشاء لجنة من رؤساء البرلمانات العربيّة برئاسة رئيس «الاتحاد البرلماني العربي» تكلف اتخاذ مبادرات لتعزيز الثقة بالعلاقات بين الدول العربية، وتسوية القضايا الخلافية في ما بينها، وتكتسب هذه الدعوة أهميتها ومغزاها من أنها تعكس أمرين على درجة كبيرة من الأهمية في ظلّ الظروف الراهنة، الأمر الأول هو أن الخلافات العربية-العربية تمثل أحد مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، الأمر الثاني هو أن مواجهة أسباب التوتر والاضطراب في المنطقة العربية بنجاح وفاعلية تحتاج إلى تعاون عربي-عربي على المستويات كافة.

إن أخطر ما يمكن أن ينتج من عدم الاستقرار في المنطقة العربيّة هو أن تتحول إلى ساحة طيّعة للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية من أجل خدمة أهداف خاصة لا تتفق مع المصالح العربية أو مقتضيات الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، ومن ثمّ، فإن تعرّف أسباب عدم الاستقرار، والعمل على معالجتها، هما بمنزلة سد للشغرات التي تعمل قوى مختلفة على النفاذ منها إلى الساحة العربيّة، واللعب فيها لمصالحها الخاصة.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاتة ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبوتي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

حمدي أبو زيد

هدى البلوشي

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

الأحداث الأخيرة.. هل تغير سياسة العالم تجاه المنطقة العربية؟

هناك اهتمام كبير من قبل العالم بما يجري في المنطقة العربية خلال الفترة الحالية، خاصة ما جرى ويجري في مصر، ومن قبلها تونس، وهذا يطرح تساؤلاً مهماً هو: كيف تؤثر الأحداث الأخيرة في تونس ومصر في سياسة العالم وقواه الكبرى تجاه المنطقة العربية؟ وما حدود هذا التأثير؟

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أمور أساسية عدة، **أولها** أنه من المتوقع أن يتصاعد اهتمام القوى الكبرى بعملية السلام العربية-الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة، وفي ظلّ هذا الاهتمام ربما يزيد الضغط على إسرائيل من أجل دفعها إلى تغيير مواقفها، بما يساعد على اتخاذ خطوات كبيرة على طريق العملية السلمية تكون قادرة على منع الصراع والمواجهة. السبب في ذلك هو القلق الدولي من تأثير ما يجري في مصر في السلام في المنطقة، خاصة أن مصر هي أول دولة عربية تبرم معاهدة سلام مع إسرائيل، وتمثل عنصراً أساسياً من عناصر الدعم الإقليمي لخيار السلام في المنطقة، وهناك خوف تجاه موقف مصر من السلام في ظلّ أيّ تغييرات مقبلة في قمة السلطة. في هذا السياق يمكن فهم دعوة السفير الروسي في مجلس الأمن الدولي، مؤخراً، المجلس إلى زيارة منطقة الشرق الأوسط من أجل دفع العملية السلمية وتقويم الأوضاع في مصر ودول أخرى في المنطقة، مشيراً إلى أن المجلس لم يقم بأيّ زيارة من هذا النوع منذ عام ١٩٧٩.

الأمر الثاني هو أنه في ضوء أحداث تونس ومصر، ربما يعيد الغرب والقوى الكبرى في العالم النظر في بعض المسلمات التي كانت سائدة بشأن المنطقة العربية خلال السنوات الماضية، وفي مقدمتها أن التيار الإسلامي هو وحده القادر على تحريك الشارع في بعض البلدان العربية، حيث لم يكن هذا التيار هو مفجّر الاحتجاجات في تونس ومصر، ولم يكن هو الموجه الأكثر تأثيراً لها في مراحلها التالية، وهذا يمكن أن يدفع الغرب إلى قبول مشاركة محسوبة للإسلاميين في السلطة في بعض دول المنطقة من دون خوف من التأثير السلبي لذلك كما كان الأمر في السابق، وتشير مواقف الولايات المتحدة تجاه مشاركة جماعة «الإخوان المسلمون» في حوار مع الحكومة في مصر إلى هذا المعنى بوضوح. **الأمر الثالث** هو أن أحداث مصر وتونس من شأنها أن تدفع العالم إلى اهتمام أكبر بقضية الاستقرار في المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للمصالح العالمية، خاصة في المجال الاقتصادي. **الأمر الرابع** أن القوى الكبرى في العالم ربما تزيد من اهتمامها بالبعد الشعبي في سياساتها تجاه المنطقة العربية، بعد أن كشفت أحداث تونس ومصر عن تحولات مهمة لحقت بشعبي البلدين خاصة في سنّ الشباب.

٣ * أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٥ ثقافة التميز في العمل الشرطي



* تقارير وتحليلات

الشكوك تحيط بدور «الإخوان المسلمون» في عملية الإصلاح

٦ السياسي في مصر

ماذا يمكن أن تفعل الولايات المتحدة لمساعدة مصر في الظروف

٧ الراهنة؟

٨ تركيا شريك اقتصادي واعد للإمارات

٩ هل توافق مجموعة «١+٥» على المقترحات الإيرانية الجديدة؟ ...



* أخبار الساعة حول العالم

كواليجور

١٠ موقف ماليزي حذر تجاه أحداث مصر

جاكرتا

١١ قلق إندونيسي من تجدد العنف الديني

واشنطن

١١ استراتيجية عسكرية أمريكية جديدة

رامسفيلد يكشف عن خطة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق قبل

١١ الغزو

تل أبيب

١٢ لبيerman: العرب يتراجعون لمصلحة إسرائيل وتركيا وإيران

١٢ إسرائيل تتمسك بمعاهدة السلام الموقعة مع مصر



١٣ * متابعات اقتصادية



* متابعات إعلامية:

١٤ تطور الأحداث في مصر.. قراءة عالمية





أهم الأحداث



«المجلس الوطني» يشيد برؤية خليفة للتمكين وتحقيق طموحات المواطنين

أشاد عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس «المجلس الوطني الاتحادي»، بالدعم الذي يلقاه المجلس من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- ليؤدّي دوره الرقابي والتشريعي المنوطين به بما يرسّخ قيم المشاركة والمسؤولية التضامنية بين سلطات الدولة ويصبّ في مصلحة تعزيز مسيرة الدولة الناجحة في المجالات جميعها. وقال الغرير، في رسالة شكر بعث بها، أمس، إلى صاحب السمو رئيس الدولة، بمناسبة انتهاء الفصل التشريعي الرابع عشر لـ «المجلس الوطني الاتحادي»: (أرفع إلى سموكم تقديراً وامتناناً لرؤيتكم الحكيمة في تمكين «المجلس الوطني الاتحادي» لتحقيق طموحات المواطنين عبر تفعيل دوره الدستوري).

محمد بن زايد: الإمارات بقيادة خليفة تولي حرصاً كبيراً لقضايا البيئة والتنمية المستدامة لمستقبل الأجيال القادمة



أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن مبادرات دولة الإمارات في مشروعات الطاقة النووية واستخداماتها السلمية وتبني مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة (مصدر) هي تجسيد للحرص الكبير الذي توليه دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- لقضايا البيئة والتنمية المستدامة لما لها من انعكاس مباشر على حياة الأجيال القادمة ومستقبلها، مشيراً سموه إلى أن تجربة الإمارات في قطاع الطاقة منفتحة على الأشقاء في «مجلس التعاون» من أجل الاستفادة منها. جاء ذلك خلال استقبال سموه، مساء أول من أمس، في «قصر الميناء» في أبوظبي أصحاب المعالي والسعادة أعضاء الهيئة الاستشارية لـ «المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

واشنطن تشكك في مقترح روسي لإرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط

شككت الولايات المتحدة، أمس، في المقترح الروسي لإرسال بعثة خاصة من «مجلس الأمن الدولي» إلى الشرق الأوسط لاستئناف عملية السلام المجمّدة. ولم يرفض أي من أعضاء مجلس الأمن اقتراح السفير الروسي، فيتالي تشوركين، لكن العديد قالوا إن القرار عائد إلى حكوماتهم، نظراً إلى حساسية مثل هذه البعثة. واقترح تشوركين، أول من أمس، أن يرسل «مجلس الأمن الدولي» بعثة إلى الشرق الأوسط في مسعى لاستئناف عملية السلام وتقويم الاضطرابات في مصر ودول أخرى في المنطقة. وقال تشوركين إن على سفراء الدول الـ (١٥) القيام بزيارة لغزة وإسرائيل وسوريا ومصر ولبنان. وأوضح أن مجلس الأمن لم يقم بأي زيارة للشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٩. وأضاف «نعتقد أنه ليس من العدل ألا يكون مجلس الأمن قد زار الشرق الأوسط طوال هذه السنوات».

تهديد الإرهاب في أمريكا في أعلى درجاته منذ عام ٢٠٠١

حدّرت وزيرة الأمن الداخلي الأمريكية، جانيت نابوليتانو، أمس، من أن تهديد الإرهاب ضد الولايات المتحدة هو بشكل ما «في أعلى درجاته» منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وقالت نابوليتانو إنه بالإضافة إلى تهديدات تنظيم «القاعدة»، الذي كان وراء الهجمات التي وقعت قبل عشر سنوات تواجه البلاد تهديدات جديدة من أولئك الذين يستلهمون أفكارهم من التنظيم وكذا ممن هم داخل الولايات المتحدة بالفعل. وأضافت أمام لجنة الأمن الداخلي في «مجلس النواب»: «التهديد مستمر في التطور وبشكل ما التهديد اليوم ربما يكون في أعلى درجاته منذ الهجمات التي مرّ عليها قرابة عشر سنوات». كما قالت في شهادتها للمشرعين إن المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أنه ربما يكون هناك أفراد ممن يريدون تنفيذ هجمات داخل البلاد بالفعل وأن «بإمكانهم القيام بأعمال عنف بقليل من التحذير أو من دونه».





أهم الأحداث

مواجهة بين مصر وأمريكا بخصوص مطالب المحتجين

انتقدت الحكومة المصرية، أمس، ما وصفته بمحاولات الولايات المتحدة «فرض» إرادتها على حليف مهم في الشرق الأوسط، قائلة إن إجراء إصلاحات سريعة سيكون خطراً للغاية. وكان البيت الأبيض قد قال إن الحكومة المصرية يجب أن تبذل مزيداً من الجهود لتلبية مطالب المحتجين. إلا أن وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، قال إنه «مندهش» من جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، الذي دعا إلى إلغاء فوري لحالة الطوارئ التي «استغلها مبارك وقتاً طويلاً لكبح المعارضة». وقال أبو الغيط، خلال مقابلة مع شبكة «بي بي إس» التلفزيونية الأمريكية (عندما تتحدث عن «إصلاح» سريع فوري الآن، كما لو كنت تفرض على بلد كبير مثل مصر.. وهي صديق عظيم حافظ دوماً على أفضل علاقات مع الولايات المتحدة إرادتك عليه).

تحذير من تدخل الجيش في مصر

حذّر وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، أمس، من أن يضطر الجيش إلى التدخل في حال حدوث فوضى. وأضاف «يجب أن نحافظ على الدستور حتى لو تمّ تعديله، لأنه عندما نسير في عملية دستورية نحمي البلد من محاولة بعض المغامرين الأخذ بالسلطة والإشراف على العملية الانتقالية، وإذا حدث فإن الدستور ليس في إطار العمل، وبالتالي سنجد القوات المسلحة مضطرة إلى الدفاع عن الدستور والأمن القومي المصري طبقاً للقسم (الذي التزمته) ونجد أنفسنا في وضع غاية في الخطورة». ورداً على هذه التصريحات، قال المتحدث باسم «الخارجية» الأمريكية، فيليب كراولي «نحترم الدور الذي اضطلع به الجيش المصري حتى الآن ونشجعه على مواصلة التحلي بضبط النفس الذي تحلّى به خلال الأيام الماضية».

الأمين العام لـ «حلف شمال الأطلسي» يريد إصلاحات في مصر وتحريك عملية السلام

أعلن الأمين العام لـ «حلف شمال الأطلسي»، أندرس فوج راسموسن، أمس، أنه دعا كل الأطراف في مصر وتونس إلى العمل بهدف إجراء إصلاحات سريعة، مضيفاً أن بقاء مصر قوة لاستقرار الشرق الأوسط أمر حيوي. واعتبر راسموسن، الذي يقوم بزيارة لإسرائيل، أن تجميد عملية السلام الإسرائيلية-الفلستينية يمنع مثل هذا الاستقرار، وطلب تحريك هذه العملية في أسرع وقت. والتقى الأمين العام لـ «حلف شمال الأطلسي» في القدس رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته، أفيجدور لبيرمان.

استقالة وزير الثقافة المصري الجيد جابر عصفور «لأسباب صحية»

أكد وزير الثقافة المصري الجديد، جابر عصفور، لوكالة «فرانس برس» أنه قدّم استقالته، أمس، من منصبه «لأسباب صحية». وقال مصدر مقرب من عصفور أن «نص الاستقالة تضمن أسباباً عدّة سيكشف عنها في وقت لاحق». وأكد المصدر أن جابر عصفور «لزم منزله وأنه أرسل نص استقالته إلى رئيس الوزراء، أحمد شفيق»، الذي تشكّلت حكومته في ٣١ يناير الماضي. وكان عصفور تعرّض لانتقادات شديدة من قبل مثقفين مصريين وعرب إثر قبوله هذا المنصب. ورأى هؤلاء أن قبوله هذا المنصب في وقت تشهد فيه انتفاضة من أجل الديمقراطية يتناقض مع تاريخه كمثقف مؤمن بالحرية.

أوباما تحدّث عن مصر مع العاهل السعودي

أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي أشار، أمس، إلى ضرورة حصول عملية انتقالية سياسية مهمّة ودائمة في مصر، وذلك خلال اتصال هاتفي مع العاهل السعودي، الملك عبدالله. وجاء في بيان أن «الرئيس تحدّث اليوم (أمس الأربعاء) مع العاهل السعودي، الملك عبدالله حول الوضع في مصر». وأضاف أن «الرئيس أشار إلى أهميّة اتخاذ إجراءات فورية من أجل عملية انتقالية منظمّة تكون مهمّة ودائمة وشرعية وتتجاوب مع تطلّعات الشعب المصري». وأوضح أن «الرئيس (أوباما) جدّد التأكيد أيضاً التزام الولايات المتحدة على المدى الطويل السلام والأمن في المنطقة».





ثقافة التميز في العمل الشرطي

المستقبل القريب، وذلك من خلال «الاستعانة والتوأمة والتنسيق» مع الجامعات الأجنبية المعترف بها دولياً لمنح الدرجات العلمية في مجالات «الإدارة والقانون والعدالة الجنائية والعلوم الشرطية».

لقد أكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، خلال احتفالات كلية الشرطة بمناسبة تخريج دفعتي الضباط المرشحين والجامعيين الحادية والعشرين مؤخراً «مواصلت الطريق والسعي إلى الحفاظ على التميز حفاظاً على ما تحققت من إنجازات أمنية، لتبقى دولتنا واحة أمن ورخاء وبيئة صالحة لمستقبل الأجيال»، وهذا لا شك هو السر وراء تمييز العمل الشرطي، الذي يلتمسه الجميع في مستوى الخدمات التي تقدمها الإدارات المختلفة التابعة لوزارة الداخلية، التي باتت تضاهي ما في الدول المتقدمة، سواء في جودتها، أو في سرعة إنجازها. ولعل حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الرابعة عالمياً في مجال كفاءة خدمات الشرطة، وفق تصنيف «التقرير الدولي لتمكين التجارة-٢٠١٠»، الذي يصدر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، يؤكد ذلك.

إن حصول وزارة الداخلية على ثلاثة عشر وساماً وجائزة من جوائز الإمارات للأداء الحكومي المتميز لعام ٢٠١٠ يشير بوضوح إلى أن الجودة والتميز أصبحت من أهم سمات العمل الشرطي في الدولة، وهذا لم يكن ليتحقق من دون الدعم الذي تقدمه قيادتنا الرشيدة، وحرصها المستمر على تفعيل دور المنظومة الأمنية.

جودة العمل الشرطي، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع، هما الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه وزارة الداخلية، وذلك من خلال نشر ثقافة التميز والجودة في إداراتها المختلفة، وتعد كلية الشرطة إحدى المؤسسات المهمة التي تنهض بدور بارز في تحقيق هذا الهدف، سواء لجهة ما تقوم به من إعداد وتأهيل للقوة البشرية التي تلبى احتياجات أجهزة الشرطة والأمن في الدولة، أو لجهة ما توفره من تدريب راقٍ للمتدربين إليها.

الدور المهم الذي تقوم به كلية الشرطة لا شك أنه يستجيب لفلسفة وزارة الداخلية في التحديث والتطوير المستمر لمواردها البشرية كي تكون أكثر قدرة على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، المجتمعي والاقتصادي والثقافي، فما توفره الكلية من نظم حديثة ومنهجية علمية يسهم في تخريج ضباط أكفاء على استعداد تام لتحمل أعباء الوظيفة الشرطية ومهامها، بالشكل الذي يضمن أمن المجتمع والحفاظ على استقراره. الأمر المهم في هذا الشأن كذلك أن هناك خططاً طموحاً تتبناها الكلية من أجل تطوير الدراسة الأكاديمية، بحيث تراعي أحدث النظريات في مجال العمل الشرطي، وهو ما تجسد بوضوح في موافقة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، على استحداث إدارة الدراسات العليا في الكلية، التي بموجبها يتم فتح باب الانتساب للحصول على درجتي الماجستير «حالياً»، والدكتوراه في

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

دولار/ين		إسترليني/دولار		يورو/دولار		أسعار العملات
↓	٨٢.٣٦٠٠	↔	١.٦٠٦٩	↑	١.٣٦٥١	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل		أسعار النفط الخام والغاز		
↑	٠.١٠٨	↑	١٤.٦٥٢	↑	٠.٢١	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	١٨.١٥	↑	١٠٦١٧.٨٠	↑	١٣.٠٦	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠.١٨٪
	الشركات المرتفعة (٩) شركات
	الشركات المنخفضة (١٢) شركة
	الشركات الثابتة (١٠) شركات
سوق دبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠.٢٢٪
	الشركات المرتفعة (١١) شركة
	الشركات المنخفضة (١٤) شركة
	الشركات الثابتة شركة واحدة



الشكوك تحيط بدور «الإخوان المسلمون» في عملية الإصلاح السياسي في مصر

برغم شعبيتهم الكبيرة يجد «الإخوان المسلمون» أنفسهم محط شكوك، سواء من جانب النظام أو من الشارع المصري نفسه. فهناك مخاوف من أن يدير «الإخوان» ظهورهم لميدان التحرير، واختصار الطريق بصفقة سرية مع سليمان تسيغ الشرعية الغائبة على مشاركتهم في الحياة السياسية. آخرون يخشون أن يحاول «الإخوان» اختطاف الثورة، وتنفيذ أجندتهم الخاصة.

ولم تفلح السياسة الجديدة التي اتبعتها «الإخوان» بـ «تهدئة اللعب»، وعدم اللجوء إلى العنف، في طمأنة هواجس سليمان تجاه الحركة التي يعدّها تهديداً لأمن البلاد واستقرارها. ويبدو أن هذه الشكوك لا تقف عند حد سليمان فقط. فبليك هاونشل، مدير تحرير مجلة «فورين بوليسي» الموجود في مصر حالياً لتقديم تغطية حية للأحداث، لا يستبعد أن يدير «الإخوان» ظهورهم لميدان التحرير، ويسعون وراء تكريس مصالحهم. فـ «الإخوان» يرون أنهم «يفقدون نفوذهم، وأصبح كل همهم الآن هو كيفية التوصل إلى أفضل صفقة ممكنة مع النظام»، مضيفاً أنه (كلما طال أمد الجمود السياسي، جاء ذلك على حساب المتظاهرين، وهو ما يدركه «الإخوان»).

وفي ميدان التحرير، لا يخفي عدد كبير من المتظاهرين شكوكهم تجاه «الإخوان». صحيح أن «الإخوان» يتمتعون بشعبية واضحة في الشارع المصري، إلا أنها شعبية لا تستند إلى انتخابات حرة أو استفتاء معقول، ما يعني استحالة معرفة رصيدهم من التأييد داخل الشارع المصري على وجه الدقة. الكثيرون يرون أن «الإخوان» لن يكونوا قادرين على حصد أغلبية واضحة في أي انتخابات حرة نزيهة، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التفاهم مع النظام بحثاً عن اتفاق يسيغ الشرعية على مشاركتهم في الحياة السياسية، ويمنحهم صوتاً في أن تكون لهم كلمتهم في أي إصلاحات سياسية. وربما اعتبر «الإخوان» هذه الصفقة أفضل فرصة سانحة لهم لتكريس نفوذهم على المدى القريب.

آخرون يرون أن «الإخوان المسلمون» يريدون اختطاف النجاح الذي حققته الثورة، وقد يكون مفيداً أن يلعبوا دوراً في هذه الثورة، ولكن يجب أن يدركوا أنهم لا يملكون عصا القيادة فيها لأنهم لا يمثلونها).

أين موقع «الإخوان المسلمون» مما يحدث في ميدان التحرير؟ من الواضح أن «الإخوان» تخلوا عن تحفظاتهم بالبقاء بعيداً عن الأحداث إلى أن يتنحى رأس النظام، وقرروا الدخول بثقلهم، خاصة بعد أن اضطر النظام -ممثلاً في نائب الرئيس، عمر سليمان- إلى فتح حوار مع التيارات السياسية كافة، ومن بينها الإخوان. وترى صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» (٦ فبراير الجاري) أن هذا القرار جاء على مضي بعد ٥٦ عاماً من مقاطعة «الجماعة المحظورة»، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى صفقة سياسية ما لإنهاء حالة الجمود السياسي. ولكن أي صفقة تؤمن بقاء كبار الشخصيات الممثلة للنظام في السلطة ستتسبب في حالة من الإحباط الشديد للتيارات العلمانية والإسلامية المشاركة في التظاهرات الشعبية.

معظم الناشطين السياسيين المصريين، يخشون أيضاً أن قيادة «الإخوان» ليست نداءً لرجال الحرس القديم في نظام مبارك الذي قد يعمد إلى استخدامها من أجل تفتيت القوى المؤيدة للتغيير الديمقراطي، ومن ثم عدم إلزام النظام بتنفيذ إصلاحات جوهرية. وبرغم أن النظام وسّع دائرة الحوار مع المعارضة، حيث يوجد ممثلون عن «الإخوان» والأقباط، فإن أبناء الثورة الحقيقيين في ميدان التحرير يخشون قيام نخب سياسية معينة لا تتمتع بقاعدة شعبية بإبرام صفقة سرية مع النظام. هذه المخاوف عبّر عنها أحد المعارضين بقوله «إن المتظاهرين يدركون تماماً أن أي انسحاب قبل تلبية مطالبهم سيطلق يد النظام في ملاحقتهم ومحاولة التنكيل بهم. فالمتظاهرون لا يشقون بأي عنصر من عناصر النظام، وليس بمبارك نفسه».

وليس سراً أن سليمان ينظر بعين الشك والريبة إلى «الإخوان» الذين ظلوا على عدائهم التقليدي لنظام مبارك،





ماذا يمكن أن تفعل الولايات المتحدة لمساعدة مصر في الظروف الراهنة؟

يبيدي محللون تحفظاً على ردود أفعال الإدارة الأمريكية تجاه ما يحدث في مصر، ويرون أن على الإدارة الأمريكية دعم مصر سياسياً (عن طريق الانحياز إلى الثورة)، واقتصادياً (عن طريق زيادة المساعدات وتنويعها).

فبراير الجاري) أنه بغض النظر عما يمكن أن تؤول إليه الأزمة السياسية، فإن الأمر المؤكد أن مصر بحاجة إلى سياسات اقتصادية جديدة وقيادة جديدة أيضاً، و«طالبنا واشنطن في العام الماضي بضرورة وضع البرامج التي يمكن أن تساعد القاهرة على إيجاد بيئة أفضل لزيادة الفرص الاقتصادية، وتكريس العملية الديمقراطية. ولكن كلا الطرفين تجاهل هذه النصيحة، ما جعل الإصلاحات الاقتصادية ناقصة وأبطأ من أن توفر حلولاً لمشكلات أسهمت في إطلاق الثورة الشعبية التي نشهدها اليوم».

أضاف المعهد أنه بمجرد رحيل مبارك عن منصبه ستواجه مصر مستقبلاً سياسياً غامضاً بسبب المشكلات الاقتصادية المزمنة نفسها: تفشي الفقر، وتفاوت الدخل، وارتفاع معدل البطالة، وتدني القطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة والإسكان، وضعف البنية الأساسية الاقتصادية. والحل يكمن في كلمة واحدة: المعونات الأمريكية. فمصر هي ثاني أكبر دولة -بعد إسرائيل- مستفيدة من برنامج المعونات الأمريكية. وبعد قرار «الكونجرس» خفض تلك المساعدات بصورة كبيرة تحولت المعونة إلى المجالات التجارية والاستثمارية. ثمة حديث يدور اليوم حول مزيد من خفض تلك المعونة، ولكن عودة عجلة الاقتصاد المصري إلى الدوران مجدداً تفرض على واشنطن ضرورة زيادة مساعداتها للتخفيف من حدة المشكلات الحالية.

وأردف المعهد أن المعونة يجب أن تركز على رفع معدل إنتاجية القطاع الخاص، وطرح مشروعات صناعية جديدة تؤدي إلى إيجاد فرص عمل جيدة مثل «منطقة الكويز»، وتحسين إدارات الموانئ والجمارك، وحماية الملكية الفكرية، ودفع مصر إلى الانخراط في قطاعي تقنية المعلومات والاتصالات بدرجة أكبر. كما يجب التركيز على تنمية العنصر البشري وتطويره.

ما موقف الولايات المتحدة تجاه الأحداث الجارية في مصر؟ سؤال فرض نفسه لسببين: وضع مصر كحليفة استراتيجية لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، وتصريحات واشنطن المتأرجحة المبهمة حول «انتقال السلطة بصورة سلمية». وببدو، كما تقول صحيفة «واشنطن بوست»، أن الإدارة الأمريكية اختارت الوقوف إلى جانب حليفها القديم، وهو موقف ينطلق من الخوف من النتائج التي يمكن أن تترتب على فوز الحركة المؤيدة للديمقراطية المتمركزة في ميدان التحرير حالياً، بدليل تصريحات وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، التي قالت إن «هناك قوى تتحرك في أي مجتمع ستحاول تقويض أو استغلال عملية انتقال السلطة من أجل تكريس أجندتها الخاصة» -في إشارة واضحة إلى «الإخوان المسلمون» التي تخشى واشنطن أن ينقضوا لاخطاف الحركة الشعبية التي يقودها الليبراليون العلمانيون.

وذكرت الصحيفة (٧ فبراير الجاري) أن خطر «الإخوان» لا يمكن تجاهله، ولكن الإدارة الأمريكية ركزت على الجانب الخطأ من المشكلة، الأمر الذي يفسر انحيازها إلى الجانب الخطأ. فأكبر خطر يمكن أن يهدد هدف واشنطن المعلن من إقامة «ديمقراطية حقيقية» في مصر آت، ليس من المعارضة المتطرفة، وإنما من النظام نفسه الذي تدعمه واشنطن اليوم. وبرغم أن الحركة الشعبية تبدو وكأنها خرجت مدفوعة بأجندة سياسية بحتة، مثل إقالة رأس النظام، وتعديل الدستور، وحل مجلس الشعب، وإقالة حكومة نظيف، فإن بعض المحللين يرون أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي وراء التظاهرات الشعبية، فمن ارتفاع معدل البطالة إلى تفشي الفساد والرشوة والمحسوبية، ومن ارتفاع الأسعار إلى تدني الأجور، وارتفاع معدل التضخم. لذلك فضل «معهد بيترسون للاقتصاد الدولي» التعاطي مع ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لمصر من زاوية اقتصادية بحتة. فقد ذكر المعهد (٤



تركيا شريك اقتصادي واعد للإمارات

تعدّ تركيا شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط، نظراً إلى إمكاناتها الاقتصادية المتميزة من ناحية وقربها من الأسواق الأوروبية من ناحية أخرى، وهي المميزات التي يمكن للإمارات الاستفادة منها.

ونحو ٣٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في السنة، وتستورد نحو ٧٠٪ من هذه الاحتياجات من الأسواق الخارجية، وفقاً لـ «لجنة الطاقة الوطنية» التركية، وهي كميات مرشحة للزيادة في ظل النمو الاقتصادي التركي، ما يتيح الفرصة لصادرات الإمارات من مصادر الطاقة إلى زيادة حصتها من الأسواق التركية، كما أن الاعتماد التركي على روسيا وإيران لتوفير نحو ٩١٪ من احتياجاتها من الطاقة يعدّ دافعاً لها للبحث عن مصادر بديلة لها بغرض تحسين مستويات أمن الطاقة، وهو ما يعطي صادرات الإمارات فرصاً أخرى لرفع حصتها من الأسواق التركية.

تتميّز السوق التركية بأنها تعدّ جزءاً من الأسواق الأوروبية وبوابة لها، ما يعني أن تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية معها يعطي المنتجين والمستثمرين الإماراتيين فرصة تعرّف الأسواق الأوروبية ودخولها.

يضيف الموقع الجغرافي لتركيا بين دول شمال آسيا ووسطها والشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك نحو ٧٠٪ من الاحتياطات العالمية من النفط والغاز من ناحية، والدول الأوروبية، التي تستهلك نحو ١٦٪ و ١٧٪ من النفط والغاز المستهلك عالمياً من ناحية أخرى، ميزة إضافية وبعطيها دوراً مهماً على خريطة الطاقة العالمية، وقد سعت تركيا إلى استثمار هذا الموقع حتى جعلت نفسها ممراً للطاقة، عبر بناء

عدد من خطوط الأنابيب التي تربط الدول المنتجة للطاقة في الشرق بالدول المستهلكة لها في الغرب مروراً بالأراضي التركية، حتى أصبحت تركيا حالياً ممراً لنحو ١٠٪ من إجمالي صادرات النفط العالمية، ونحو ١٥٪ من إجمالي الغاز المنقول عبر الأنابيب حول العالم.

ترتبط دولة الإمارات بعلاقات اقتصادية جيدة مع تركيا، وقد تضاعف حجم التبادل التجاري في ما بينهما من نحو ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٨، بما يساوي نحو ٥٢٪ من إجمالي التجارة التركية مع دول الخليج العربية، ويبلغ حجم التدفقات الاستثمارية الإجمالية بين البلدين حالياً نحو ١١,٥ مليار دولار سنوياً، بواقع ٦,٥ مليار دولار في صورة استثمارات تركية في الإمارات، ونحو ٥ مليارات دولار استثمارات إماراتية في تركيا. وإن كان التبادل التجاري بين الإمارات وتركيا قد تراجع بعض الشيء عام ٢٠٠٩ جرّاء «الأزمة المالية العالمية»، لكنه عاد في العام التالي ليسجّل نوعاً من النمو، مستفيداً من عوامل عدّة، أهمّها تراجع موقع الدول المتقدّمة لمصلحة الدول النامية والصاعدة على صعيد موازين التجارة والاستثمار، وزيادة تحويل التجارة والاستثمار تجاه الدول الصاعدة والنامية التي تضمّ الإمارات وتركيا، يضاف إلى ذلك أن الدولتين تربطهما اتفاقيات تعاون متعدّدة.

تمثّل تركيا شريكاً واعداً لدولة الإمارات فهي تمتلك اقتصاداً يبلغ حجمه نحو ٥٠٠ مليار دولار، ويحتل المرتبة السابعة عشرة بين أكبر الاقتصادات العالمية، وتضاعف ناتجه بأكثر من مرتين ونصف المرة مقارنة بمستواه عام ٢٠٠٢. تستهلك تركيا نحو ٦٠٠ ألف برميل من النفط يومياً

أهم خطوط أنابيب الطاقة العابرة الأراضي التركية

الخط	من	إلى	الوجهة	الطاقة الاستيعابية
خطوط أنابيب النفط				
بي تي سي	أذربيجان	ميناء جيهان التركي	الأسواق الأوروبية	مليوناً برميل يومياً
كركوك-جيهان	كركوك شمال العراق	ميناء جيهان التركي	الأسواق الأوروبية	١,٦ مليون برميل يومياً
سام-صن-جيهان	كازاخستان	ميناء جيهان التركي	الأسواق الأوروبية	١,٥ مليون برميل يومياً
خطوط أنابيب الغاز				
السييل الأزرق	روسيا	ميناء جيهان التركي	الأسواق الأوروبية	١٢ مليار متر مكعب سنوياً
تركيا-اليونان	ساحل بحر قزوين	اليونان ثم إيطاليا	الأسواق الأوروبية	١١,٥ مليار متر مكعب سنوياً
ناهوكو	تركمناستان	النمسا	الأسواق الأوروبية	٣١ مليار متر مكعب سنوياً



بعد أن أبدت استعدادها لاستئناف المفاوضات هل توافق مجموعة «١+٥» على المقترحات الإيرانية الجديدة؟

برغم الإشارات الجديدة التي صدرت عن إيران بشأن إمكانية استئناف المفاوضات مع مجموعة «١+٥»، فإن المقترحات التي تقدمت بها تبتعد كثيراً عما تطالب به المجموعة.



مرجعية جديدة، تأخذ في الاعتبار التطورات التي لحقت بالبرنامج النووي خلال العامين الماضيين، بحيث ترسل إيران أكثر من ثلثي كميات اليورانيوم منخفض

التخصيب إلى الخارج، ووقف إنتاج الوقود النووي الذي تصل درجة تخصيبه إلى نحو ٢٠٪.

* تسعى إيران كذلك، حسب المقترحات الجديدة، إلى مناقشة ملفها النووي ضمن إطار عام أشمل هو «منع الانتشار النووي في العالم» بحيث يشمل دول العالم جميعها بما فيها الدول النووية الكبرى وإسرائيل أيضاً، في الوقت الذي تطالب فيه مجموعة «١+٥» بضرورة التركيز على المخاوف التي يثيرها البرنامج النووي فقط، وتحديد ما يتعلق بقضية تخصيب اليورانيوم، وتبادل الوقود النووي.

* تطالب إيران بتخفيف العقوبات المفروضة عليها، كبادرة لحسن النيات من جانب المجموعة لإثبات جديتها في المفاوضات المقبلة، في حين ترفض المجموعة ذلك، بل ثمة إشارات من الدول الغربية إلى فرض حزمة جديدة من العقوبات من أجل تفعيل الضغوط ضد إيران، وتأكيد جدية المجتمع الدولي في اتخاذ مواقف أكثر تشدداً ضدها إذا لم تتخل عن تمسكها بمواصلة تخصيب اليورانيوم.

في ضوء ما سبق، فإن هذا التباين يقلل من فرص استئناف المفاوضات بين إيران ومجموعة «١+٥» في المدى القريب، لأن ما تقترحه طهران لا يمكن أن توافق عليه القوى الغربية الكبرى التي تفكر جدياً الآن في كيفية تفعيل الضغوط على طهران لدفعها إلى تغيير مواقفها.

بعد فشل الجولة الأخيرة من المفاوضات بين إيران ومجموعة «١+٥»، التي عقدت في تركيا الشهر الماضي، عادت إيران تبعث ببعض الإشارات إلى رغبتها في استئناف المفاوضات مجدداً، فقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية، رامين مهمانبرست، أن بلاده أبلغت «مجموعة فيينا» استعدادها لتبادل الوقود النووي في إطار إعلان طهران الثلاثي، الموقع بين إيران وتركيا والبرازيل في شهر مايو الماضي، مشيراً إلى حق بلاده في مواصلة الأنشطة النووية السلمية. وجدد استعداد طهران للتفاوض مع دول مجموعة «١+٥» حول النشاطات النووية العامة في العالم، بخصوص ثلاث قضايا رئيسية هي «نزع الأسلحة النووية، وعدم انتشار هذه الأسلحة الفتاكة، وإمكانية استفادة البلدان كافة من التقنية النووية السلمية».

المقترحات التي تقدمت بها المتحدث باسم وزارة الخارجية تبتعد كثيراً عما تطالب به مجموعة «١+٥»، وهي نفسها التي دخلت بها جولتي المفاوضات الأخيرتين، اللتين فشلتا في تحقيق أي تقدم.

التباين بين المقترحات الإيرانية الجديدة ومطالب مجموعة «١+٥» يظهر في جوانب عدة، لعل أبرزها:

* مرجعية التفاوض، فما طرحه رامين مهمانبرست يشير إلى تمسك إيران باتفاق تبادل الوقود النووي الذي تم التوصل إليه العام الماضي بوساطة كل من البرازيل وتركيا، الذي يقضي بتسليم طهران يورانيوم منخفض التخصيب إلى دولة ما، ولتكن روسيا، واستبدال يورانيوم عالي التخصيب به، شريطة أن تحصل على ١٢٠ كيلوجراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪. على الجانب المقابل، فإن مجموعة «١+٥» ترفض هذا الاتفاق، وتسعى إلى إيجاد



مراكزنا

قلق إندونيسي من تجدد العنف الديني

يشير إحراق كنيسة مسيحية، وهجوم دام على جماعة تمثل أقلية مسلمة في إندونيسيا، مخاوف من عودة أعمال العنف الدينية في هذا البلد الذي تتهم حكومته بالتساهل حيال الحركات الإسلامية العنيفة. وتم استهداف الكنيستين صباح الثلاثاء الماضي من جانب حشد غاضب ضم نحو ١٥٠٠ شخص يطالبون بإنزال عقوبة الإعدام بحق مسيحي أدين بالإساءة إلى الإسلام. واعتبر المتظاهرون أن الحكم الصادر بسجنه خمس سنوات غير كاف، مطالبين بإنزال العقوبة القصوى بحقه. وقال دجيهاتونو، الناطق باسم شرطة وسط جاوا، لوكالة «فرانس برس» «لقد هتفوا: اقتلوا، واحرقوا، وهم يتوجهون إلى الكنائس التي حطم زجاجها، وأحرقت سقفها». وسرعان ما لقيت هذه الهجمات استنكار المنظمات المدافعة عن التعددية وحقوق الإنسان التي تحذر من تصاعد وتيرة أعمال العنف المرتبطة بالدين خلال الأشهر الأخيرة. وإندونيسيا هي البلد الذي يضم أكبر عدد من المسلمين في العالم (نحو ٩٠٪ من السكان) إلا أن دستورها لا ينص على اعتبار الإسلام دين الدولة، ويؤكد حرية المعتقد. وأعمال العنف لا تستهدف المسيحيين الذين يمثلون أقل من ١٠٪ من السكان فقط، كما يظهر من خلال الهجوم الذي استهدف الأحد الماضي «جماعة الأحمديّة» التي تمثل أقلية مسلمة. وقتل ثلاثة من أعضاء الجماعة الأحد الماضي بالسواطير والحجارة على يد حشد من نحو ١٠٠٠ شخص بدعوة من منظمات إسلامية أرادت منع «حركة الأحمديّة» من إقامة تجمع في قرية في جاوا. وقالت دونا جيست، المديرية المساعدة لـ «منظمة العفو الدولية» في آسيا، إن هذا الهجوم الوحشي على «الأحمديّة» يجسد فشل الحكومة الإندونيسية في حماية الأقليات الدينية. وتواجه السلطات انتقادات تتناول بشكل خاص «الإفلات من العقاب» الذي تفيد منه على ما يبدو منظمات إسلامية.

كردنا

موقف ماليزي حذر تجاه أحداث مصر



لم يصدر عن الحكومة الماليزية على المستوى الرسمي أي موقف سياسي، وفي أي اتجاه، يتحدث عن أحداث مصر بالسلب أو الإيجاب. على صعيد التعاطي مع الأحداث

أرسلت ماليزيا فريق إدارة أزمة إلى القاهرة يوم ٢٩/١/٢٠١١ برئاسة نائب وزير الخارجية الماليزي، أيه كوهيلان، وعضوية خمسة متخصصين هم السكرتير السياسي لرئيس الوزراء، شهلان عبدالعزيز، وممثل عن المخابرات الخارجية، وممثل عن مجلس الأمن القومي، وممثل عن وزارة الخارجية، وممثل عن سلاح الجو الملكي الماليزي. وكلف الفريق إعداد خلاصة رأي لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الماليزيين، تقوم الوضعين الأمني والسياسي في مصر، وتمهد لاتخاذ قرار ما بخصوص الجالية الماليزية الكبيرة المقيمة في مصر، حيث يبلغ عدد أفرادها الإجمالي ١١٤٠٠ مواطن، جلهم من الطلبة الدارسين في الجامعات المصرية، ومنها «الأزهر». وخلص الفريق في اليوم التالي لوصوله إلى القاهرة إلى أهمية إخلاء أكبر عدد ممكن من الماليزيين الراغبين في ترك مصر، وعددهم نحو ١٣٠٠ طبقاً لما سجلته السفارة الماليزية في القاهرة. وأرسلت ماليزيا بأمر رئيس وزرائها، نجيب عبدالرزاق، ثلاث طائرات نقل عسكري من نوع «هيكوليس سي ١٣٠»، وطائرة «بوينج ٧٤٧» تابعة لـ «الخطوط الجوية الماليزية»، وأخرى من نوع «إيرباص ٣٤٠» تابعة لطيران «إيراسيا» الماليزي الخاص، على عجل إلى مصر لإخلاء الماليزيين الراغبين في الخروج منها، حيث تم نقل ٧٨٧ إلى جدة خلال يوم واحد، ومنها تم نقلهم تبعاً إلى ماليزيا، حيث اكتمل العدد الإجمالي للراغبين بحلول الثاني من فبراير الجاري.





الشرق الأوسط

رامسفيلد يكشف عن خطة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق قبل الغزو

كشف وزير الدفاع الأمريكي السابق، دونالد رامسفيلد، في كتاب جديد، عن أنه حثّ الولايات المتحدة على توجيه ضربة عسكرية لموقع يشتبه في احتوائه على أسلحة كيميائية شمال العراق في عام ٢٠٠٣. وأراد رامسفيلد أن يتزامن الهجوم مع خطاب وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، كولن باول، في «مجلس الأمن الدولي»، الذي قال فيه إن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. ولفت النظر في مذكراته الجديدة «المعروف وغير



المعروف» إلى أن قادة في «هيئة الأركان المشتركة» أيّدوا توجيه الضربة، استناداً إلى ما سمّته «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية «أدلة واسعة» ولكن «ليست قاطعة» تقول إن الموقع كان يضمّ منشأة تحت الأرض لاختبار الأسلحة الكيميائية.

ولم يتم تنفيذ الهجوم المخطّط له قبل الحرب، بالرغم من أنه تمّ قصف الموقع في الأيام الأولى للحرب التي شنها الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، في مارس ٢٠٠٣، بعد نحو شهر من خطاب باول في الأمم المتحدة. وقال في كتابه «لأي سبب من الأسباب، لم تعلن الإدارة أبداً هذه الحقائق حول هذه المنشأة التي تنتج أسلحة دمار شامل، التي كان يديرها الإرهابيون في العراق». يشار إلى أن رامسفيلد أصدر توصياته لبوش في الثالث من فبراير ٢٠٠٣ في اجتماع لمجلس الأمن الوطني الذي صاغ فيه باول الخطاب قبل يومين من إلقائه في الأمم المتحدة. ولفت رامسفيلد النظر إلى أنه قال في الاجتماع (يجب أن نضرب منشأة «خورمال» في أثناء الخطاب الذي سيلقيه كولن). و«خورمال» هو اسم قرية قريبة من الموقع. وفي خطابه أمام الأمم المتحدة، وصفه باول بأنه «مصنع للمتفجرات والسموم الإرهابية».

تتطلع إلى ما بعد حرب أفغانستان استراتيجية عسكرية أمريكية جديدة



شددت الاستراتيجية العسكرية الوطنية الجديدة لهيئة الأركان المشتركة لعام ٢٠١١ على التزام الولايات المتحدة مكافحة التطرف العنيف مع حلفاء في أفغانستان وباكستان، وقال الأميرال مايك مولين، رئيس هيئة الأركان المشتركة في

مدونته «ركن رئيس الأركان»، إن «على الجيش توسيع آفاقه لمعالجة التهديدات النامية في مناطق أخرى». وأضاف أنه «على الرغم من استمرارنا في صقل كيفية مواجهة التطرف العنيف، وردع العدوان، فإن هذه الاستراتيجية تشدد بشكل صائب على أن قوتنا العسكرية تكون أكثر فعالية عندما توظف بالتنسيق مع عناصر القوة الأخرى». وعلى الرغم من أن الاستراتيجية العسكرية السابقة، التي صدرت في عام ٢٠٠٤ كانت تدعو الجيش إلى حماية الولايات المتحدة، ومنع الهجمات المفاجئة، والانتصار على الأعداء، فإن الوثيقة الحالية تتجاوز ذلك. فبالإضافة إلى مكافحة التطرف العنيف وردع العدوان تسعى استراتيجية عام ٢٠١١ إلى تعزيز الأمن العالمي من خلال إقامة شراكات إقليمية ودولية تهدف إلى إعادة رسم القوة العسكرية لمواجهة التحديات في المستقبل. وتتناول الاستراتيجية العسكرية الوطنية بشكل عام شروط كيفية استخدام القوات المسلحة. ويجب بمقتضى القانون مراجعتها كل عامين، ولكن ليس من الضروري تعديلها ما لم تكن هناك حاجة إلى إدخال تغييرات. وقال مسؤول عسكري كبير إن «البيئة الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة تغيرت بشكل كبير خلال سبع سنوات منذ إصدار استراتيجية عام ٢٠٠٤». وتدعو الاستراتيجية إلى تحسين الأمن العالمي من خلال إقامة علاقات أعمق بين الجيوش والتعاون مع الصين ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ.



تل أبيب

إسرائيل تتمسك بمعاهدة السلام الموقعة مع مصر

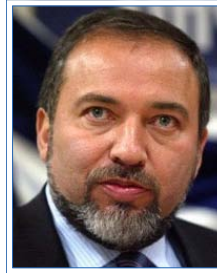
ليبرمان: العرب يتراجعون لمصلحة إسرائيل وتركيا وإيران



في ظل الغموض الذي يلف مستقبل نظام الرئيس المصري، حسني مبارك، تتمسك إسرائيل بمعاهدة السلام الموقعة مع هذا البلد، التي كانت أول معاهدة من

نوعها بين إسرائيل ودولة عربية، وتعمل على تقويم العواقب الاستراتيجية والعسكرية في حال قرر نظام جديد في القاهرة إلغائها. وقال الجنرال المتقاعد عوزي دايان، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، لوكالة «فرانس برس» إن «معاهدة السلام مع مصر مهمة في ذاتها لأنها تعني أن ليس هناك حرب ولا توتر على الحدود الجنوبية لإسرائيل». واعتبر دايان أن (المعاهدة تحافظ على توازن دقيق في الشرق الأوسط أيضاً، حيث النزاع الرئيسي بين الدول المعتدلة المتحالفة في شكل ضمني والدول المتطرفة مثل إيران وسوريا و«حزب الله» و«حماس»، التي انضمت إليها تركيا أخيراً أكثر فأكثر). وذكر البيت الأبيض أن على أي حكومة مصرية مقبلة أن تلتزم بالمعاهدات الحالية، في إشارة مؤكدة إلى معاهدة السلام مع إسرائيل. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو «أجهل ماذا سيحصل في مصر، لكن مصلحتنا واضحة: يجب الحفاظ على السلام الموجود منذ ثلاثة عقود وتأمين الهدوء في جنوب (إسرائيل) والاستقرار على الصعيد الإقليمي». وأكد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته، جابي أشكينازي، أن «السلام مع مصر هو مكسب استراتيجي أساسي بالنسبة إلى إسرائيل». وإذ شدد على أن «المعسكر المتطرف في الشرق الأوسط يتعزز»، أضاف أن «دائرة النزاعات اتسعت. نحن نواجه كل أنواع التهديدات والجيش الإسرائيلي يجب أن يكون مستعداً وأن يقاتل على جبهات عدة بشكل متزامن». وأجمع الخبراء العسكريون في وسائل الإعلام الإسرائيلية على التحذير من احتمال إعادة النظر في معاهدة السلام مع مصر، مؤكداً أن «هذا السيناريو الكارثي» سيزيد من العزلة الإقليمية لإسرائيل بشكل خطير.

أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، أن العالم العربي أخذ يضعف، مشيراً إلى وجود ثلاث دول قوية في الشرق الأوسط، وهي ليست عربية. وأضاف خلال خطاب ألقاه أمام اجتماع لدبلوماسيين أوروبيين مؤيدين لإسرائيل مؤخراً «نرى اليوم أن العالم العربي أخذ يضعف، والسبب الكبير لمشكلة انعدام الاستقرار الإقليمي هو التوتر الداخلي ومشكلات داخلية في البلدان العربية، يوجد اليوم ثلاثة لاعبين مركزيين في الشرق الأوسط، وليس بينهم أي دولة عربية، وهم إيران وتركيا وإسرائيل». وتابع «بسبب المشكلات الداخلية في البلدان العربية، فإننا نرى الكثير من المواجهات في المجتمع الإسلامي» واستطرد «أعتقد أن الصراع الإسرائيلي-



الفلسطيني ليس الصراع المركزي في المنطقة، فأنا أتابع الأحداث في تونس والجزائر وأسأل: ما العلاقة بينهما وبين الصراع؟ أو ما العلاقة بين مشكلاتنا مع الفلسطينيين والتوتر في لبنان أو الوضع الحالي في مصر؟». وأضاف «أعتقد أن ثمة

سوء فهم، فالصراع مع الفلسطينيين هو أقل من ١٪ من مجمل المشكلات في الشرق الأوسط، وعلينا أن نأخذ الأمور بنسبيتها، فالحرب بين إيران والعراق وحدها أسفرت عن موت وجرح أكثر من مليون، ورأينا الحروب الأهلية في لبنان واليمن والجزائر وغيرها، وكل من يقول إن صراعنا هو أساس المشكلات، فإنه يحاول التهرب من الواقع». وزعم ليبرمان أن العالم منقسم إلى قسمين بين معتدلين ومتطرفين، وهذا الصدام هو عملياً صدام بين حضارتين تشكلان العالم الحر والمعتدل أمام العالم الراديكالي، قائلاً: (في نهاية المطاف سيتضح للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ورئيس وزرائه، سلام فياض، أيضاً أن العدو الأكبر ليس إسرائيل والصهيونية، وإنما «حماس» و«الجهاد الإسلامي»).

الرعاية

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council



إيران تزيد قدرة إنتاجها النفطي مئة ألف برميل يومياً

زادت إيران قدرتها على إنتاج النفط أكثر من مئة ألف برميل يومياً مع تدشين المرحلة الثانية في حقل «دارخوين» (جنوب غرب) الثلاثاء الماضي، كما أفادت «وكالة أنباء وزارة النفط» (شاننا). وأفادت الوكالة بأن المرحلة الثانية في حقل «دارخوين» النفطي الذي يتيح بلوغ قدرة إنتاجية تصل إلى ١٦٠ ألف برميل، بدأت الإنتاج بحضور وزير النفط الإيراني، مسعود مير كاظمي، موضحة أن القدرة الأساسية للحقل كانت نحو خمسين ألف برميل. ويبلغ متوسط إنتاج النفط في إيران ٣,٧ مليون برميل بحسب «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) وتقديرات المسؤولين الإيرانيين. وكان القادة الإيرانيون يقدرون قدرة الإنتاج لدى إيران بنحو ٤,١ مليون برميل في اليوم قبل زيادة قدرة إنتاج حقل «دارخوين». والمرحلة الثانية من تطوير حقل «دارخوين» قام بها «كونسورسيوم» يضم شركات إيرانية وشركة «إيني» الإيطالية التي وقعت عقداً بقيمة ١,٣ مليار دولار لقاء هذا المشروع. و«إيني» هي آخر شركة نفطية غربية بقيت في إيران بسبب هذا العقد تحديداً. فقد انسحبت الشركات الأوروبية الكبرى الأخرى كلها تدريجياً في السنوات الماضية بسبب العقوبات المالية والنفطية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل. وإيران هي ثاني منتج في «أوبك» وتملك أيضاً ثاني أكبر احتياطي من الغاز بعد روسيا.



تركيا تستبعد التحرك ضد شركات تفرض عليها واشنطن عقوبات

صرح وزير التجارة التركي، ظافر جاغليان، الثلاثاء الماضي، بأن تركيا لا تنوي اتخاذ أي خطوات ضد شركات في إسطنبول تتهمها الولايات المتحدة بتصدير مواد بشكل غير قانوني إلى إيران. وصرح جاغليان للصحفيين (هذه القائمة السوداء خاصة بالولايات المتحدة وليس بنا). نحن نلتزم قرارات «مجلس الأمن الدولي» بشأن العقوبات ضد إيران. وأضاف أن «لتركيا قوانينها الخاصة.. ومن المستبعد بالنسبة إلينا فرض أي عقوبات ضد هذه الشركات أو منع أنشطتها إذا لم ينص على ذلك القانون التركي». وجاءت تصريحاته تأكيداً لموقف أنقرة بأنها ستلتزم العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على جارتها الشرقية ولكنها لن تلتزم القيود القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من طرف واحد على الجمهورية الإسلامية. وقال الوزير إن تركيا تطبق «بشكل صارم» العقوبات الدولية، مضيفاً أن بلاده لديها كذلك آلياتها الخاصة لضبط تجارة المواد المستخدمة في الأسلحة والمواد «المزدوجة الاستخدام». واتهمت الولايات المتحدة الإيراني ميلاد جعفري بتصدير معادن من خلال شركات في تركيا وقالت إن تلك المواد يمكن استخدامها في البرامج النووية وبرنامج الصواريخ الباليستية في انتهاك للحظر الأمريكي. وصرحت وزارة الخزانة الأمريكية الأسبوع الماضي بأنها جمّدت جميع أرصدة جعفري وشقيقه ووالده في الولايات المتحدة واثنين من مساعديه الموجودين في تركيا. وقالت الوزارة إن جعفري ومساعديه كانوا يشغلون (شبكة شراء توفر دعماً مباشراً لبرنامج إيران الصاروخي بتوفير المعادن بما فيها الفولاذ والألومنيوم لـ «منظمة صناعات الفضاء والطيران» الإيرانية). وصرح جاغليان بأن القضية تتعلق بثلاث شركات مسجلة في إسطنبول معظم مساهمها من الإيرانيين ولها شركاء أترك. وأكد الوزير أن تركيا تريد تعزيز تجارتها مع إيران. وأضاف «وصل حجم التجارة إلى ١٠ مليارات دولار. وهدفنا لعام ٢٠١٥ هو زيادتها إلى ٣٠ مليار دولار».

خسائر الاقتصاد التونسي خلال «ثورة

الياسمين» تقارب ٣,٥٢ مليار دولار

قدّر وزير التنمية الجهوية والمحلية في تونس، أحمد نجيب الشابي، في مقابلة نشرتها صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية الثلاثاء الماضي قيمة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد التونسي خلال «ثورة الياسمين» بخمسة مليارات دينار (٣,٥٢ مليار دولار) أي ما يوازي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقال الشابي إن «التقدير الأولي للخسائر هو ٣ مليارات دينار (٢,١١ مليار دولار). إلا أن هناك مفاعيل تظهر مع مرور الوقت. يمكننا تقدير هذا المبلغ في المحصلة بـ (٥) مليارات دينار (٣,٥٢ مليار دولار)، أي ما يوازي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريباً». وأضاف الوزير والمعارض التاريخي، الذي يشغل منصب رئيس «الحزب الديمقراطي التقدمي» أن «تونس بلد منفتح جداً على الصعيد الاقتصادي. قرابة نصف عدد السكان يعتاشون من التبادلات الخارجية في السياحة كما في الصناعة». وأعقبت فرار الرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، في ١٤ يناير الماضي أعمال عنف ومشاهد تخريب في البلاد. وتم إجلاء آلاف السياح من تونس في ديسمبر ومطلع يناير الماضيين. ويمثل القطاع السياحي التونسي، الذي يعتبر أكثر القطاعات درأاً للعملة، ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي ويعمل فيه أكثر من ٣٥٠ ألف شخص من أصل نحو ١٠ ملايين نسمة. وبعد أن اعتبر أن تونس حافظت على «ثقة شركائها الأجانب»، أكد الوزير الجديد أن «تونس الجديدة» ستسدد قروضها مع توقع اقتراض مبالغ أخرى. وقال «لدينا مبلغ مستحق قدره ٤٥٠ مليون يورو علينا دفعه بحلول شهر إبريل المقبل».

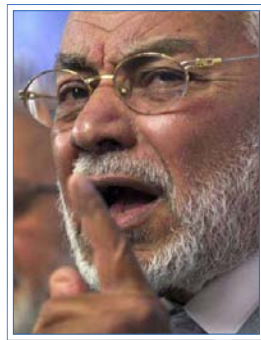
تطور الأحداث في مصر.. قراءة عالمية

تري أن دمجهم سياسياً ممكن ولكن بشروط وأن من الصعب استنساخ نموذج «حزب العدالة» التركي
«فايننشال تايمز»: يجب على «الإخوان» الكف عن السعي نحو إنشاء دولة دينية في مصر



تقول صحيفة «فايننشال تايمز» في تقرير لها تحت عنوان «الإخوان في مصر» إن الاحتجاجات المتواصلة التي تشهدها مصر أفرزت خروج حركة «الإخوان المسلمون» إلى العلن بعدما كانت حركة شبه سرية تمارس نشاطها في ظروف محفوفة بالمخاطر. وتضيف أن من المهم إبقاء الحركة في دائرة الضوء. وتمضي قائلة إن «الإخوان»، شأنهم في ذلك شأن قوى معارضة أخرى، فوجئوا بما حدث. ففي البداية امتنعوا عن الانخراط في الاحتجاجات بسبب تجاربهم الطويلة المتمثلة في أنهم يفقدون السيطرة على زمام الأمور كلما مضوا بعيداً فيها، ما جعلهم ينهمكون في نقاشات مطولة بشأن كيفية التعامل مع الأحداث.

وتتساءل الصحيفة قائلة: هل يجب عليهم السعي إلى السلطة في مستوياتها العليا؟ أم عليهم التركيز على الاستثمار في كسب القواعد الشعبية، وبالتالي حشد دعم المجتمع المصري لقضيتهم الإسلامية؟ هل عليهم السعي إلى الصعود السياسي أم الاكتفاء بالمسيرة الطويلة (أي كسب دعم المجتمع على المدى الطويل لمصلحة قضيتهم)؟ وتواصل الصحيفة قائلة إن نظام مبارك أفرغ المشهد السياسي المصري من منافسة قوى ليبرالية لمصلحة حركة «الإخوان المسلمون» من خلال اعتماده في الغالب على «مؤسسة دينية رجعية» لإزاحة «الإخوان» من مواقعهم اليمينية. لكن السياسات التي اتبعها نظام مبارك أكسبت «الإخوان» شعبية متزايدة، وشجعتهم على الدعوة إلى إقامة دولة دينية. لكن هذا الوضع يجب أن يتغير الآن.



وتمضي قائلة إن السلطات المصرية دعت «الإخوان» إلى المشاركة في جلسات الحوار بعدما ظلوا في دائرة الحظر منذ عام ١٩٥٤ من القرن الماضي، وذلك في خطوة بدت وكأنها إجراءات تجميلية للنظام. وتواصل قائلة إن المطلوب الآن هو الانخراط في عملية تأسيسية تضع قواعد اللعبة قبل السماح لـ «الإخوان» بكسب الانتخابات، والدخول بالتالي إلى الحكومة. وتقول الصحيفة إن النموذج التركي يمكن أن يساعد على بلورة قواعد اللعبة السياسية، إذ طُلب من «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا التزام نتائج صناديق الاقتراع ومقتضيات الدستور العلماني للبلاد. لكن الصحيفة تستدرك قائلة إن ضعف المؤسسات في مصر يجعل من الصعب تقليد النموذج التركي. وتلاحظ أن «الإخوان» خفضوا من سقف طموحاتهم السياسية بالإعلان مسبقاً أنهم لن يتنافسوا على منصب رئيس البلاد، وأنهم لن يتنافسوا إلا على ثلث مقاعد البرلمان. وتختتم قائلة إن حركة «الإخوان» يجب أن تكف عن مساعيها إلى إنشاء دولة دينية كما يجب ألا تواصل مسيرتها الطويلة (كسب الدعم المجتمعي على المدى الطويل)، وإنما يجب فتح المجال لها لتتنافس بشكل مفتوح في ظل قواعد محددة سلفاً.

وفي سياق متصل يقول طارق رمضان في مقال نشرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» إن جماعة «الإخوان المسلمون» في مصر شريك ديمقراطي، وليست تهديداً إسلامياً. وأضاف الكاتب (أستاذ الدراسات الإسلامية في «جامعة أكسفورد»، وحفيد حسن البنا، مؤسس جماعة «الإخوان المسلمون» في مصر) قوله (القوالب النمطية التي يخشاها الغرب تجاه «الإخوان المسلمون» قائمة على خرافة وسوء فهم. اليوم «الإخوان المسلمون» ينبذون العنف، ويجب أن يكونوا شريكاً كاملاً في عملية التغيير، وكذلك في تأسيس الحد الأدنى من الدولة الديمقراطية في مصر).

أما صحيفة «الجارديان»، فقد أفردت صفحتين لتحقيق خاص من القاهرة عن جماعة «الإخوان المسلمون» تحت عنوان (نظرة نادرة داخل عالم «الإخوان المسلمون»)، حيث ذهب مراسل الصحيفة، جاك شينكر، إلى مقر الجماعة في القاهرة، ويقول الكاتب إن الآراء حول هذه الجماعة تختلف من حيث إنها ستكون الجماعة التي ستقدم نموذجاً كنموذج «طالبان»، أو أنها ستقود مصر نحو الديمقراطية التعددية. ويورد مراسل الصحيفة تصريحات لعصام العريان، القيادي في الحركة، يقول فيها إن «الجماعة ليست في المقدمة، وإنما دائماً وراء الآخرين بخطوة». ويقول شينكر إن هذه الخطوة خلف الآخرين هي بالتحديد ما اتهمت به الجماعة خلال الأسبوعين الأخيرين، إذ إن أقدم الحركات الإسلامية في العالم وجدت نفسها على هامش الحقيقة السياسية التي بدأت تتشكل في مصر. ويضيف أن الحركة تخوفت عند انطلاق الدعوات إلى تنظيم الحملات الاحتجاجية في الخامس والعشرين من شهر يناير الماضي.

«تلجراف»: حلفاء مصر ليسوا واثقين بإمكانية إحداث تغييرات حقيقية في النظام



ذكرت صحيفة «ديلي تلجراف» تحت عنوان «خريطة طريق نحو الانتقال الديمقراطي تفشل في تهدئة المحتجين في القاهرة»، أن الحكومة المصرية حاولت منع تصاعد الاحتجاجات ضد حكم مبارك بالقول إنها قد وضعت جدولاً زمنياً مفصلاً بشأن مسألة خلافة مبارك. وتواصل الصحيفة قائلة إن تدفق مئات الآلاف من المحتجين على ميدان التحرير غطى على التنازلات الجديدة التي قدمها عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية. ولمح سليمان، في محاولة لتهدئة جماعات المعارضة، إلى أن مبارك سيتنازل عن بعض صلاحياته الرئاسية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر سبتمبر المقبل. وتشير الصحيفة إلى أن سليمان أثار غضب المحتجين يوم الإثنين الماضي عندما قال إن «مصر غير مستعدة للديمقراطية»، وألقت تصريحاته بظلال من الشك على مدى صدق النظام المصري في المضي قدماً في إحداث التغييرات المطلوبة من خلال فشله في تقديم تفاصيل الجدول الزمني للتغيير. وتقول الصحيفة إن



الحلفاء الغربيين ليسوا واثقين بالتزام سليمان بإحداث تغييرات حقيقية. وفي هذا الإطار قال دبلوماسي غربي «سيكون الوضع كارثياً لو أن النظام يسعى إلى تمديد هذه العملية بهدف تخفيف حدة الاحتجاجات». وتضيف «تلجراف» أنه (إذا أجريت انتخابات في غضون ٦٠ يوماً، كما ينص على ذلك الدستور المصري (في حال رحيل مبارك)، فإن حركة «الإخوان المسلمون» بصفتها أكثر جماعات المعارضة تنظيمياً ستبلي بلاءً حسناً مقارنة بقوى المعارضة الأخرى).

جدل إعلامي حول دور «الجزيرة» في «الاحتجاجات» المصرية

على خلفية ما يدور من أحداث متسارعة في الساحة المصرية، وبالتزامن مع جدل داخلي مصري حول دور لوسائل الإعلام «الأجنبية» في تأجيج الاحتجاجات الشعبية، نشرت بعض الصحف الغربية تقارير عدة حول موقف قناة «الجزيرة» من الأحداث في مصر. تحت عنوان «وسائل الإعلام العربية تساعد على إغراق مبارك» يرى مقال في صحيفة «واشنطن تايمز» أنه (برغم أن مشاهير الصحافة الغربية مثل أندرسون كوبر من «سي إن إن»، وكريستين أمانبور من «أيه بي سي»، وجريج بالكويت من «فوكس نيوز»، دفعوا الإعلام إلى الضوء من خلال تعرضهم للهجوم من قبل العناصر الموالية للحكومة في القاهرة، فإن دور وسائل الإعلام العربية في الأزمة الحالية لم يكن بالقدر نفسه). وأضاف جي دي جوردون (الاستشاري الإعلامي والقائد البحري السابق الذي خدم في مكتب وزارة الدفاع الأمريكية في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ بوصفه المتحدث باسم «البننتاجون» في نصف الكرة الغربي) قوله «هذا أمر لا يستهان به، لأن

وسائل الإعلام في الشرق الأوسط كانت قوة رئيسية في إغراق رئاسة حسني مبارك، وبلورة سلسلة من ردود الفعل المضطربة في المنطقة». ومضى يقول «برغم أن العالم يشهد بالإعلام الحر، فإن مفهوم الحرية لا يعني بالضرورة الصدق والدقة والأخلاقية». وتابع «هذا بالضبط الواقع في الشرق الأوسط، حيث يمكن تحديد المعايير الصحفية بصورة مختلفة عن تلك التي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ربما يكون ذلك أكثر وضوحاً في تغطية الأحداث كما تصورتها وسائل الإعلام التي تديرها الحكومات ووسائل الإعلام العربية المستقلة، خاصة الجزيرة». ويضيف الكاتب: (تمتعت «الجزيرة» بالكثير من الحرية في أماكن مثل مصر أكثر من وسائل الإعلام الرسمية المصرية، برغم أن الجانبين ينحيان جانباً بصورة روتينية مفهوم التقارير الموضوعية). وأضاف (في النظرة العالمية لمبارك، فإن «الجزيرة» من خلال تغطيتها الملتهبة، وفي بعض الأوقات غير الصادقة لنظامه، تتحمل اللوم المباشر في التحريض على الاضطرابات الحالية).

ومضى الكاتب يقول (غضب مبارك من إلقاء «الجزيرة» المستمر الأضواء على الاحتجاجات، التي رافقتها تعليقات مناهضة للحكومة، عادة ما تكون قائمة على تأكيدات مشكوك فيها، وهي أفعال جعلت الجانب الموالي لمبارك يشعر بأن هناك تضخيماً لحجم التظاهرات ونطاقها. ويعد تأكيد «الجزيرة» المنافي للعقل أن مبارك سيسعى إلى اللجوء إلى إسرائيل مثلاً كاشفاً على ذلك).



وتابع بقوله (الكثير من المصريين الذين تحدثت معهم خلال زيارتي القاهرة عام ٢٠٠٩، قالوا إن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت مدبرة من قبل «وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية» (سي آي آيه)، لأن ثلاثة آلاف يهودي أبلغوا بالبقاء في منازلهم، وعدم الذهاب إلى العمل في هذا اليوم، وإن تلك المؤامرة تم تنفيذها حتى يكون للرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، مبرر لغزو أفغانستان والعراق. ما مصدر هذا التقرير؟، إنها قناة «الجزيرة»).

على الجانب الآخر يقول وضاح خنفر، مدير عام شبكة «الجزيرة»، في مقال تحت عنوان «الجزيرة تساعد على كسر حاجز الصمت» نشرته صحيفة «المجاردان» «في عصر الشفافية، فإن مصير الشرق الأوسط لم يعد يمكن أن يتقرر خلف الأبواب المغلقة». وتابع بقوله «على مدى الـ (١٥) عاماً الماضية، نجحت وسائل الإعلام الحرة في الشرق الأوسط تدريجياً في كسر القبضة الرسمية، وبدأت تعكس إحيات شعوب المنطقة وطموحاتها بشكل مباشر». وأضاف (لقد كانت «الجزيرة» أول شبكة إعلامية إقليمية تكسر محظورات حرية الإعلام. لقد جاء ذلك بثمن باهظ، بما في ذلك الصراعات المستمرة مع كثير من الأنظمة، والإغلاق الاعتيادي لمكاتبنا من البحرين إلى المغرب، والاعتقال والتعذيب، وحتى القتل لصحفيينا، ورعاية تشويه السمعة والشائعات المعادية لتقليص صديقتنا). وتابع يقول (المحاولة الأخيرة لإسكاتنا جرت الأسبوع الماضي عندما قطع بثنا من القمر الصناعي «نايل سات» المملوك للحكومة المصرية).

وتحت عنوان «الجزيرة تنكر الحديث عن أجنداث بينما كاميراتنا تقرب الصورة في مصر»، قالت «الإندبندنت» في تقرير Ian Burrell (ليس كل شخص يقبل أن «الجزيرة» من دون جدول أعمال)، وينقل المقال عن نديم شحادة، وهو زميل مشارك لـ «برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في «تشاتم هاوس» قوله (هناك الكثير من المشكلات بين قطر ونظام مبارك، وينظر إلى «الجزيرة» على أنها أداة للحكومة القطرية).

مراقبون: احتجاجات مصر دخلت أخطر المراحل

يرى مراقبون أن الأوضاع في مصر دخلت في أسبوعها الثالث أخطر المراحل، مشيرين إلى أن هناك خطراً يتربص بالمحتجين. وقال فؤاد عجمي، بروفيسور دراسات الشرق الأوسط في «جامعة جونز هوبكنز»، لـ «CNN»: «المتظاهرون يدخلون الآن أخطر مراحل هذه الأزمة،



كما أن المناوئين للحكومة كافة قد يواجهون عواقب». وأضاف عجمي في مقابلة لبرنامج «AB360» على شبكة «CNN» «هم معروفون لدى الأجهزة الأمنية، لقد راهنوا على كل شيء، وإذا نجا النظام، فمعظم هؤلاء المحتجين قيادات هذه الاحتجاجات في خطر كبير».

بليز يدعو إلى التعاطي بحذر مع صعود «الإخوان المسلمون» في مصر

دعا رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بليز، إلى «التعامل بحذر» مع تنظيم «الإخوان المسلمون»، الذي يبدو أن الغرب قلق للغاية من تزايد نفوذه في مصر بعد الأحداث التي عصفت بالبلاد، وقال إنه شخصياً لا يحب العيش في ظل أنظمة دينية، حتى وإن كانت «ديمقراطية»، على حد تعبيره. وتطرق بليز إلى ما يجري في مصر والموقف من الرئيس حسني مبارك، فقال إن الأخير أدى خدمات كبيرة، وحافظ على السلام في الشرق الأوسط طوال ٣٠ سنة. ولكنه أضاف: (غير أن هذا لا يعني وجوب عدم إجراء تغييرات في السياسات الداخلية لمصر، ولكن مع تأكيد الدور المحوري الذي لعبته السلطات المصرية، ومن ذلك على سبيل المثال منع وصول الأسلحة إلى حركة «حماس» في قطاع غزة). ورأى بليز أنه في حال حدثت تغييرات في السياسة الخارجية المصرية، فستكون هناك «عواقب جديّة» تطول عملية السلام في الشرق الأوسط.



الدستور ومعضلة التحول الديمقراطي في مصر

ذكرت شبكة «سي إن إن» في تقرير لها أن الدستور المصري، الذي تم تعديله عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، بحيث يحافظ على السلطة في أيدي الحزب الوطني الديمقراطي، يجعل من الصعب على أي شخص من خارج المؤسسة الحاكمة أن يسعى إلى الوصول إلى أعلى مراكز السلطة في مصر. وخلال الاحتجاجات والتظاهرات الحالية، اشتد الجدل حول التخلص بشكل كامل من خريطة الطريق الحكومية في مصر، أو اتخاذ قرار بكيفية تعديل الدستور لتمهيد الطريق من أجل عهد أكثر ديمقراطية.



وتنقل الشبكة عن مؤلف كتاب «مصر بعد مبارك: التحرر والإسلام والديمقراطية في العالم العربي»، بروس رادرفورد، أنه لظهور أي شكل من أشكال الحكومات الديمقراطية في مصر، لا بد من توافر أمرين، الأول حل البرلمان، الذي فقد بشقيه «الشورى» و«الشعب» شرعيته بعد انتخابات مشكوك في نزاهتها، والثاني إصلاح الدستور وتعديله بشكل كامل، أو بعبارة أخرى «نقض» الدستور. ويرى بروس أن المادة ١٣٩ من الدستور تحتوي على نافذة للخروج من الأزمة، وتقول: «لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم. وتسري القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية». غير أن رادرفورد يقول «هنا تكمن المرونة في التفسير»، إذ يمكن لمبارك أن يحتفظ بلقبه رئيساً للجمهورية، وأن يفوض إلى نائبه، عمر سليمان، إدارة الفترة الانتقالية، وبذلك يمكن تجنب الحاجة إلى إجراء انتخابات فورية، ويحتفظ في الوقت نفسه بالسلطة لإصدار قرارات التغيير الكبيرة. وهذا هو الحل الذي تدفع باتجاهه لجنة الحكماء، الذي يعتقد أنه أفضل خيار لمصر، بحسب بروس، وفي هذا الخصوص، يقول أستاذ العلوم السياسية في «جامعة جورج واشنطن»، ناثن براون «إنه حل دستوري عبقري. ولكن هل يمكن لهذا أن ينجح؟ بالطبع ليس من دون موافقة نظام مبارك».

